الأمم المتحدة

A/57/88–S/2002/672

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
17 June 2002
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة
الدورة السابعة والخمسون
البنود ٣٠ و ٣٦ و ٣٧ و ٥٧ و ٦٧ و ٧٤ و ٧٦ و ٩٦ و ١٠٣ و ١٦٢ و ١٦٣ من القائمة الأولية*
دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد
الحالة في الشرق الأوسط
الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين
السلم والأمن وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية
نزع السلاح العام الكامل
معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية
العولمة والاعتماد المتبادل
المراقبة الدولية للمخدرات
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

رسالة مؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه نص الإعلان الصادر عن رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، والذي تم التوقيع عليه في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ في سان بطرسبرغ (انظر المرفق).

* A/57/50/Rev.1.

030702 030702 02-42982 (A)
0242982

وبالنيابة عن الممثلين الدائمين للبلدان الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون لدى الأمم المتحدة، وبصفتي ممثلا للبلد الذي جرى فيه اللقاء، أرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٣٠ و ٣٦ و ٣٧ و ٥٧ و ٦٧ و ٧٤ و ٧٦ و ٩٦ و ١٠٣ و ١٦٢ و ١٦٣ من القائمة الأولية، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سيرغي **لافروف**

مرفق الرسالة المؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية والصينية]

بيان صادر عن رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون

نحن رؤساء دول الاتحاد الروسي وجمهورية أوزبكستان وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية طاجيكستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية كازاخستان قد وقعنا اليوم على ميثاق منظمة شنغهاي للتعاون (يشار إليها فيما بعد بالمنظمة). ويعتبر هذا الحدث مؤشرا لإرساء الأساس القانوني للتجمع الدولي الجديد الذي أعلنا تأسيسه في حزيران/يونيه ٢٠٠١ في مدينة شنغهاي.

ونرى أن تأسيس المنظمة يأتي مناسبا للأوضاع القائمة فعلا في هذه المنطقة من العالم، كما يستجيب للمصالح الأساسية لشعوب البلدان الستة.

أولا

تعتبر المنظمة خلفا لـ ''خماسي شنغهاي'' الذي قام على أساس اتفاقين مبتكرين بالنسبة للقارة الآسيوية يتعلقان بتدابير الثقة في الميدان العسكري وتخفيض الأسلحة.

وقد أُنشئت المنظمة بهدف تعزيز الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء وروح الصداقة وحسن الجوار، وتدعيم التعاون المتعدد الأطراف في ميداني حفظ وتعزيز السلام، والأمن والاستقرار في المنطقة، والتصدي المشترك للتحديات والتهديدات الجديدة، وتشجيع التعاون الفعال والمتبادل المنفعة في مختلف الميادين، والمساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والثقافية للدول الأعضاء في المنظمة.

وتستند المنظمة إلى مبادئ الاحترام المتبادل للسيادة والاستقلال وسلامة الأراضي وعدم جواز انتهاك الحدود، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، والمساواة بين جميع الدول الأعضاء.

ثانيا

من شأن الإسراع في تنفيذ إجراءات التصديق على ميثاق المنظمة والاتفاق المتعلق بالهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لها أن يساهم في التعجيل في تشغيل جميع الآليات التابعة للمنظمة على نحو يكفل فعالية سير عملها.

وقد كُلف المنسقون القطريون التابعون للمنظمة بالشروع، دون انتظار تنفيذ كافة التدابير المتصلة بدخول ميثاق المنظمة حيز النفاذ داخل كل دولة من الدول، في إعداد مجموعة من الوثائق التعاهدية والقانونية التي تنظم عمل أجهزة المنظمة وسواها من أوجه نشاطها.

وسوف تُتخذ في إطار المنظمة خطوات فعالة من أجل إنفاذ اتفاقية شنغهاي لمكافحة الإرهاب والانفصال والتطرف، وإقرار الوثائق ذات الصلة المتعلقة بالتعاون المتعدد الأطراف في مجال منع الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة، وسواها من الأنشطة الإجرامية التي لا تعترف بالحدود، وكذلك منع الهجرة غير المشروعة.

ويتسم بأهمية ملحة إنشاء آلية للإعلام المتبادل والبحث عن وجهات نظر مشتركة في مسائل السياسة الخارجية موضع الاهتمام المشترك، بما يشمل إطار المنظمات والمحافل الدولية، ومنها الأمم المتحدة.

وإننا نلاحظ بارتياح أنه تجري بموازاة حل المسائل التنظيمية عملية تطوير للتعاون الجوهري الجاري بين الدول الأعضاء في مختلف الميادين واتخاذ هذا التعاون طابعا مؤسسيا. ونحن نقدر تقديرا عاليا نتائج اللقاء الأول الذي جرى بين رؤساء حكومات بلدان المنظمة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في آلماتي والاجتماعين اللذين عقدهما وزراء الخارجية يومي ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ في بكين و ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ في موسكو، ونؤيد تطوير الصلات بين إدارات الدفاع والسياسة الخارجية والحدود، وبين قادة أجهزة إنفاذ القانون وحفظ النظام في إطار ”مجموعة بيشكيك“، وكذلك بين وزارات الثقافة والدوائر المعنية بالطوارئ وسواها من الهياكل الحكومية. وقد اتفقنا على المضي قدما في توسيع ميادين التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة.

ونرى أن تطوير الشراكة الاقتصادية يعتبر مهمة تتسم بأهمية خاصة في نشاط المنظمة. ولهذه الغاية، سوف يجري تنشيط عملية التفاوض بشأن المسائل المتصلة بإيجاد ظروف مواتية للتجارة والاستثمار، ووضع برنامج طويل الأجل للتعاون التجاري والاقتصادي المتعدد الأطراف وفقا لمذكرة التفاهم التي أبرمت بين حكومات الدول الأعضاء في المنظمة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ولا بد من المبادرة في أقرب فرصة ممكنة إلى تحديد المشاريع ذات الأولوية في ما يتعلق بالتعاون العملي في ميادين من قبيل تشييد خطوط المواصلات ومنشآت الطاقة، واستخدام المياه، والتنقيب عن موارد الطاقة ونقلها، وكذلك في ميادين تنطوي على اهتمام مشترك.

ثالثا

إن الدول الأعضاء في المنظمة تبني علاقاتها في إطار النظام المتعدد الأقطاب الذي يتشكل حاليا في العلاقات الدولية، وترى أن النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين ينبغي أن يستند إلى آليات الحل الجماعي للمشاكل الأساسية، وسيادة القانون وتثبيت الطابع الديمقراطي في العلاقات الدولية.

وسوف تبذل الدول الأعضاء في المنظمة جهودا من أجل منع الصراعات الدولية المتصلة بالخلافات العرقية والطائفية والإقليمية والسياسية وغيرها من الخلافات، وتسويتها بالوسائل السلمية، وذلك بالتقيد بصورة صارمة بميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

وتعتزم الدول الأعضاء في المنظمة زيادة التعاون في ما بينها ومع سائر البلدان في البحث عن سبل للتصدي لتحديات العولمة، وتحييد جوانبها السلبية ومخاطرها المحتملة، والحفاظ على تعددية أشكال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالعولمة لا تتعارض مع المصالح القومية للدول، والعكس صحيح، بل إنهما تكملان بصورة متبادلة ما يشتمل عليه النظام العالمي الناشئ من عناصر هيكلية. إن المجتمع الدولي يحتاج إلى وضع تصور جديد للأمن، يستند إلى مبادئ الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتعاون، ويساهم بصورة حاسمة في إضعاف العوامل التي تقوض الأمن والقضاء على بؤر الأخطار الجديدة.

والدول الأعضاء في المنظمة مفعمة بالتصميم على تنشيط التعاون في ميادين مكافحة الإرهاب والانفصال والتطرف، والجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وكذلك بالأسلحة. وهي تعتبر هذه الظواهر أخطارا عابرة للحدود لا يمكن التصدي لها بفعالية إلا من خلال الجهود الجماعية للمجتمع الدولي.

إن الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون ترفض رفضا قاطعا جميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته. ومكافحة الإرهاب يجب أن تقوم على أساس قواعد ومبادئ القانون الدولي، وألا تتطابق ومحاربة أي دين من الأديان أو بلدان أو قوميات بعينها، وأن تكون مجردة من المآرب وبعيدة عن ازدواجية المعايير.

وترى الدول الأعضاء في المنظمة أن من الضرورة إقامة شبكة عالمية لمجابهة الأخطار والتحديات الجديدة على أن يكون للأمم المتحدة ومجلس أمنها دور المنسق المركزي. ومن شأن هذه الشبكة أن تضم آليات تعاون متعددة الأطراف ذات صلة بمسائل من قبيل الإنذار المبكر بالمخاطر الناشئة ومنعها، والتصدي بحزم وكفاية لمظاهرها. ويحتم العمل في هذا الاتجاه المبادرة ضمن إطار الأمم المتحدة إلى وضع مبادئ وأسس قانونية دولية واضحة وملزمة

للجميع في ما يتعلق بأنشطة مكافحة الإرهاب، لا تفسح المجال أمام الاجتهاد في تأويل مضمونها أو اتخاذها ذريعة لتغطية التدخل في شؤون الدول الأخرى والإخلال بسيادتها.

وتشكل اتفاقية شنغهاي لمكافحة الإرهاب والانفصال والتطرف المؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١، وكذلك الاتفاق المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ المبرم بين الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون بشأن الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب مساهمة ذات شأن في إطار هذه المساعي. ويجري في الوقت نفسه إنشاء أطر قانونية واضحة لتحسين التعاون العملي على المستوى الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب والانفصال والتطرف.

والدول الأعضاء في المنظمة على قناعة بأن أحد أهم توجهات مكافحة الإرهاب على المستوى العالمي ينبغي أن يتمثل في حرمان الإرهاب من السند الاجتماعي، ينطوي على تصفية الفقر والبطالة والأمية والتمييز على أساس العرق والقومية والدين.

وتؤيد الدول الأعضاء في المنظمة الجهود التي يبذلها كل منها من أجل تصفية مظاهر الإرهاب والانفصال والتطرف، وكذلك ما يتخذه المجتمع الدولي من خطوات ترمي إلى قطع قنوات التمويل التي تغذي الأنشطة الإرهابية. وسوف تعمل الدول الأعضاء على مضاعفة جهودها من أجل منع التحضير لأعمال إرهابية أو تمويل أعمال من هذا القبيل على أراضيها، فضلا عن رفض لجوء الإرهابيين إليها.

وتؤكد الدول الأعضاء عزمها على المساهمة بكافة السبل في تعزيز دور الأمم المتحدة في الشؤون الدولية، والمضي في تعزيز فعالية وهيبة مجلس الأمن الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

وترى الدول الأعضاء أن التقيد بالنظام الدولي لعدم الانتشار النووي يشكل أحد أهم عناصر كفالة السلام والأمن في آسيا والعالم على السواء. ومن شأن انضمام جميع البلدان في أقرب فرصة ممكنة إلى اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك التوقيع والتصديق على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب الدول التي لم تفعل ذلك بعد أن تساهم في تدعيم الاستقرار الاستراتيجي على شتى المستويات.

وتؤيد الدول الأعضاء في المنظمة إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية، وتؤيد بوجه خاص مبادرة جمهورية أوزبكستان المتعلقة بإقامة منطقة من هذا القبيل في آسيا الوسطى.

وتؤكد الدول الأعضاء في المنظمة احترامها لمركز منغوليا اللانووي ودعمها له.

وترحب الدول الأعضاء بإبرام المعاهدة الروسية الأمريكية الجديدة المتعلقة بمواصلة القيام بتخفيضات كبرى للأسلحة الهجومية الاستراتيجية، وهي تعتبر هذه المعاهدة بمثابة مساهمة إيجابية في تقليص الأسلحة النووية.

وتدعو الدول الأعضاء في المنظمة إلى التعجيل في الشروع في مفاوضات متعددة الأطراف لإعداد اتفاقية شاملة بشأن عدم تسليح الفضاء الخارجي، وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في ما يتعلق بالأجسام الفضائية.

إن الدول الأعضاء في المنظمة، التزاما منها بالعمل وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، تؤكد أن جميع حقوق الإنسان هي حقوق كونية متكافلة ومترابطة لا تتجزأ، كما تؤكد التزاماتها بالمحافظة على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتعتبر السلام والتنمية ضمانة أساسية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وهي تنادي بعدم اللجوء إلى ازدواجية المعايير في مسائل حقوق الإنسان وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى تحت ذريعة حمايتها.

رابعا

إن للدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون الحق غير القابل للتصرف في أن تختار بنفسها الأشكال والأساليب التي تكفل أمنها، بما في ذلك تحسين التعاون مع الدول الأخرى. وهي سوف تمارس هذه السياسة على نحو لا يعود بآثار سلبية على الاستقرار والأمن الإقليميين.

وترى الدول الأعضاء في المنظمة أن أمن آسيا الوسطى مرتبط ارتباطا عضويا بآفاق العملية السلمية في أفغانستان. وفي هذا الصدد، سوف تعمل هذه الدول على زيادة التعاون في ما بينها في مجال المساهمة في إنعاش هذا البلد سياسيا واقتصاديا في فترة ما بعد الحرب.

وترحب الدول الأعضاء بقيام مجتمع جديد ومستقر في أفغانستان، مجرد من الإرهاب والحرب والمخدرات والفقر، وتعلن احترامها لثقافات وتقاليد جميع الشعوب التي تقطن هذا البلد. وهي مستعدة للمساهمة في عملية تشكيل حكومة واسعة التمثيل لمصلحة الشعب الأفغاني بأسره.

وترغب الدول الأعضاء في المنظمة في رؤية منطقة آسيا والمحيط الهادئ وقد تحولت إلى منطقة سلام واستقرار وازدهار مشترك، وهي مستعدة للتعاون بصورة بناءة مع جميع الدول والتجمعات الإقليمية من أجل تشكيل نظام تعاوني للأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يعمل في إطار ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ويراعي بالتساوي مصالح جميع

المشاركين ونُهجهم. وسوف يساهم قيام نظام من هذا القبيل في تعزيز آليات التعاون المتعدد الأطراف التي أثبتت جدواها، من قبيل المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وسواه.

وتنطلق الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون من كون جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة الممثلة للصين بأسرها، وتايوان جزءا لا يتجزأ من أراضي الصين.

وتؤيد الدول الأعضاء في المنظمة الجهود التي تبذلها الدولتان الكوريتان من أجل تطوير وتوسيع الحوار والتعاون انطلاقا من روح اتفاقيات قمة الكوريتين التي عقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وتعتبر من المفيد توسيع الحوار والتعاون البنَّاء بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة وسواها من بلدان الغرب بغية كفالة التوصل إلى سلام واستقرار وطيدين في شبه الجزيرة الكورية.

وتناشد الدول الأعضاء الهند وباكستان استئناف الحوار السياسي بغية تبديد أجواء التوتر وتطوير التعاون بين بلديهما.

وتعرب الدول الأعضاء في المنظمة عن بالغ قلقها إزاء استطالة النزاع في الشرق الأوسط على نحو يعود بآثار سلبية على الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم. إن الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون تناشد إسرائيل وفلسطين الشروع على الفور في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والاستجابة للمساعي السلمية التي يقوم بها المجتمع الدولي، والعودة إلى التماس السبل السلمية لحل النزاع.

والدول الأعضاء في المنظمة مستعدة لمواصلة بذل مساعيها السياسية والدبلوماسية إلى جانب المجتمع الدولي بغية كفالة التنفيذ الكامل لجميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن في ما يتعلق بمسألة العراق.

وتقدر الدول الأعضاء تقديرا عاليا مبادرة جمهورية كازاخستان في الدعوة إلى عقد مؤتمر للتعاون وتدابير الثقة في آسيا وتعتبر أن هذا المحفل سيؤدي إلى جانب الهياكل والآليات القائمة في آسيا دورا هاما في رفع مستوى الثقة المتبادلة وتطوير التعاون المتعدد الأطراف بين البلدان الآسيوية.

خامسا

إننا نؤكد أن منظمة شنغهاي للتعاون ليست كتلة أو تحالفا مغلقا، هي ليست موجهة ضد بلدان أو مجموعات دول معينة، وبابها مفتوح للتعاون الواسع مع الدول والتجمعات الدولية الأخرى وفقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي على أساس مراعاة المصالح المتبادلة ووحدة النهج إزاء حل المشاكل الإقليمية والعالمية.

(توقيع) ف. ف. **بوتين**
رئيس الاتحاد الروسي

(توقيع) أ. أ. **كريموف**
رئيس جمهورية أوزبكستان

(توقيع) **جيانغ** زيمين
رئيس جمهورية الصين الشعبية

(توقيع) أ. ش. **رحمانوف**
رئيس جمهورية طاجيكستان

(توقيع) أ. أ. **أكاييف**
رئيس جمهورية قيرغيزستان

(توقيع) ن. أ. **نازربايف**
رئيس جمهورية كازاخستان

حرر في سان بطرسبرغ في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢